Dr. Eng.
Nader Riad

من أجل غد أفضل للصناعة المصرية

دراسة تحليلية

بقلم

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسيه

إتحاد الصناعات المصريه

مقدمه لمؤتمر

الصادرات المصريه

التحديات واساليب المواجهه العلميه

المنعقد خلال الفترة من ٤ - ٦ مايو ١٩٩٩

ابريل ١٩٩٩

تليفون : ٥٠ ٥٩١ /٤٣-٥٩١٨ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

دراسه تحليلية عن

من أجل غد أفضل للصناعة المصرية

دكتور مهندس / نادر رياض

==========

مقدمه :

يعيش العالم حالياً حركة تحول رئيسية بدأت ولازالت مستمرة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يشهد ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات .

ولعل أهم المتغيرات العالمية التي لها إنعكاساتها في المجال الصناعي ما يلى :

- التحول من المجتمع الصناعي الي مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات).
- التحول من التكنولوجيا المحدوده والبسيطه الي المستوي التكنولوجي الأعلي والأكثر تعقيداً .
- التحول من إهتمامات ورؤي وحسابات المدي القصير الي اهتمامات المدي البعيد ومن ثم زيادة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي .
- التحول من النظم المركزيه في الاداره والانتاج الى النظم اللامركزيه .
- التحول من الاعتماد علي التبعيه الكامله داخل المؤسسات والمنظمات العملاقه الي وضع يقتصر فيه دور تلك المؤسسات علي التخطيط الاستراتيجى ويعظم فيه دور الفرد والقسم والاداره علي المستويات المتوسطه والصغيره .
- التحول من التنظيمات الهرميه الي التنظيمات التداخليه المعتمده علي التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم المختلفة في صورة حلقات متداخله علي اختلاف مستوياتها.
- التحول من التفكير الصناعي ذي البدائل المتعارضه الي التفكير ذي البدائل المتكاملة والمتداخله
- التحول من نظم الديمقراطية النيابية داخل الاتحادات الصناعية الي نظم ديمقراطية المشاركة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٢٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

- التحول عالمياً وقومياً الي الأخذ باقتصاديات السوق الحر وتحرير التجاره والأخذ بالاتجاه المتزايد نحو الخصخصه والانضمام للاتفاقيات الدوليه المنظمه لتحرير التجاره الخارجيه بما في ذلك من احترام المواثيق والضوابط الدوليه مثل اتفاقية الجات المانعه لسياسات الإغراق والمنافسه الغير مشروعه والاحتكارات السيئه المختلفة .

وواقع الأمر أن التحولات الكبري هذه الدائره علي الساحه الدوليه قد أنتجت توزيعاً جديداً للقوي يعتمد في أساسياته علي الايجابيات الاقتصاديه في ظل الانتاج العالمي وتعظيم حجم الفرد وحقه في الاختيار كحق أصيل لا يمكن التنازل عنه ، وتحرير التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق أمام إنتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول في ظل تواجد حركة نشطه لتعميق الاندماج والتكامل التجاري والاقتصادي بين المناطق المختلفه من العالم .

وبذلك فقد أصبح الاقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوه والتقدم في عالمنا المعاصر .

ونحن في مصر لا نستطيع بأي حال من الأحوال بناء إقتصاد قوي إلا بزيادة إنتاجنا وذلك من خلال توسيع قواعد الانتاج بشرط ارتباط ذلك بزيادة القدره على التصدير كنتيجه مستهدفه ومخطط لها من البدايه .

وإذا كنا نركز علي التنمية الصناعية كعنصر حاكم لبناء إقتصاد قوي فلابد لنا أن نتناول بالدراسه والتحليل واقع حاضرنا الصناعي وتأثير المتغيرات العالمية عليه واستقراء التحديات التي تواجهه ، والتركيز علي جوانب القوه ودعمها بما يزيد من إيجابياتها والعمل بفاعليه علي التخلص من كافة السلبيات التي تعترض طريق الصناعة المصرية وصولاً الي إحداث نهضه شامله لها .

والأمر ليس بخاف أن مناقشة قضية مستقبل الصناعه في مصر علي المستوي القومي لا يجب بأي حال من الأحوال أن تتم بمعزل عن المتغيرات الدولية وحتمية مواجتها للتفاعل مع إيجابياتها اعترافاً بالحقائق الثابته من أننا لا نملك أن ننعزل عن العالم كما لا نملك نتائج عدم الاعتراف بنا علي الخريطه الدوليه .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

مقومات الصناعة في مصر

أولاً : تكلفة الصناعة المصرية :

ينبغي أن نأخذ في الاعتبار عدة عوامل تؤدي مجتمعه أو منفرده الي ارتفاع تكلفة المنتج المحلي في مواجهة مثيله المستورد .

أ - ان إرتفاع سعر فائدة القروض البنكيه للمشروعات الصناعية فى وضعها الحالى تتراوح بين ١٢٪ و ١٣٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه عن ٤٪ و ٦٪ في أوروبا وأمريكا . كما أن التعامل بسعر واحد للفائده تتساوي فيه كافة الأنشطة الصناعية والزراعية وحركة الاسكان والإنشاء والتعمير به تسطيح إقتصادي لا يتناسب مع التفاوت النسبي في أهمية تلك الأنشطه خلال المراحل المختلفه للنشاط الإقتصادي المحلي الذي يحمل في طياته التجاهل بل الاهمال التام لعنصر وفرة ونقص العرض والطلب والمخزون الراكد في كل من هذه الأنشطه وديناميكية دورة كل منها علي حده .

وقد كان الأجدى كما هو متبع في أوروبا علي سبيل المثال أن تتعدد وتتغير نسب الفوائد علي القروض طبقاً لنوع النشاط تنشيطاً وتحجيماً للاقبال عليه تبعاً لحسابات الوفره والنقص بين العرض والطلب كما هو الحال في حركة البناء والاسكان ووفرة المعروض من المساكن ومدي زيادته عن الطلب عليه .

ب - يشتق من البند السابق خلو الجهاز المصرفي من وجود قنوات تمويليه تسمح بتمويل التملك العقاري والصناعي وانتقال تلك الملكيه في يسر وسلاسة من مالك لآخر واستقطاع أقساط السداد من الوعاء الضريبي الأمر الذي كان من شأنه إحداث حركة نشيطه متقلبه في سوق المال والاقتصاد نتيجه لزيادة القدره علي التملك في مجال الأصول الثابته ومايقابل ذلك من زيادة الموارد البنكيه علي كل من جانبي التمويل والتحصيل وإنعكاس ذلك علي الأنشطة الاقتصادية سواء الصناعية أو فى مجال التشييد والبناء .

تليفون : ٥٩١٠٠٥ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

جـ - لازالت أسعار الطاقة في مصر خاصةً الكهربائيه منها تقع بين أعلي الشرائح المعمول بها في العالم وليس أدل علي ذلك من اتجاه كثير من المصانع لإقتناء مولدات كهربائية خاصه يعتمدون عليها في الانتاج الرئيسي ، والاعتماد علي الطاقة الكهربائية القومية كمصدر ثانوي في حالة تعطل المولدات الخاصه . وهو أمر له دلالته علي المستوي الاقتصادي بالاضافه لما يحمله من بعد سلبي علي المستوى الاستراتيجي اذ كيف يمكن تقبل الالتزام القومي للدولة في توفير البنيه الأساسيه اللازمه لانطلاقه صناعيه في كافة الاتجاهات بينما يضطر أصحاب المصلحة أنفسهم لضغط التكلفه التي التساوي مع الدول المتقدمه - الطريقة بأجهزة وأدوات الصناعية الثانية التي لا تصل اليها مرافق الدوله من طاقه كهربائيه وخلافه .

ان التكلفه تبقي علي مر العصور أحد أهم العناصر الأساسية الحاكمه في مجال التنافس بين الانتاج المحلي والمستورد بل لعلها أهم العناصر علي الاطلاق ، الأمر الذي لا يترك بديلاً أمامنا من إتخاذ مايلزم لتقليل تكلفة المنتج المصري الي أقل حد ممكن بما يسمح له ويمكنه من الصمود في مواجهة الاستيراد ويعزز من قدرته التنافسيه وهو الشرط اللازم والكافي لتحقيق هذه الغايه .

ثانياً : المواصفات القياسية المصرية :

الأمر ليس بخاف من أن جميع دول العالم المتقدمة بدون استثناء تستعمل حقها السيادي في وضع مواصفاتها القومية الخاصة بها والتي من شأنها إيجاد ضوابط تعمل في نهاية الأمر لصالح إنتاجها المحلي مقابل الحد من استيراد الشرائح التي تشكل منافسة غير محموده لها . والأمثله علي ذلك كثيره لعل أبرزها المواصفات الأمريكيه للسيارات والتي كلفت ماركات عالميه من السيارات الأوروبيه التي لايتطرق الشك في تفوقها الفني مثل " مرسيدس" تكلفة اضافيه تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ لكي تستوفي الاشتراطات الأمريكيه والتي لا يتوفر الكثير منها في الصناعه الأمريكيه ذاتها .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٣ ٥٩١٨ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢١٦ ٢ - ١١٥١١ القاهره

ومن ثم فإن الدعوه التي ينادي بها البعض من الاتجاه لتوحيد المواصفات المصرية مع المواصفات الدولية يجب عدم النظر اليها بصورتها الاجماليه لأن مثل هذا التوحيد لا يجب ولا يجوز تعميمه على اطلاقاته والا كانت له آثاره السلبيه المدمره على الصناعة ، فلا زالت وستستمر كل دولة محتفظة بالمعايير الخاصة بها والتي تحكم مواصفاتها القوميه بما يتلائم مع إحتياجاتها وطبيعة الخريطة الصناعية الخاصة بها نوعاً وكماً وما يستتبع ذلك من طبيعة للقدرات الفنيه والظروف البيئيه والصحيه ودرجة الوعي وأنماط الاستهلاك السائده في كل مجتمع .

من هنا فانه يجب أن يكون واضحاً أن التوحيد في العموميات المتصله بالمواصفات القياسية الدولية ليس له أن يتعدي ذلك ليطغي علي الملامح الخاصة بالمواصفات القياسية القوميه والاقليمية للدولة . ولوكان العالم مؤهلاً اليوم للعمل بمواصفات موحده بصوره مطلقه لما كانت هناك حاجه للاستمرار في عمل تلك الهيئات ، كما لم نسمع قط أن هناك إتجاهاً في دولة متقدمه واحده في العالم نحو إلغاء نشاط مواصفاتها إستناداً الي العمل بمواصفات دولية موحدة .

وما أحوجنا في مصر الي نهضة شاملة نتيجة لتحديث وتطوير المواصفات القياسية المصرية لتلائم ظروفنا من المؤثرات والمتغيرات العالمية واستكمال المواصفات التي لم تصدر بعد مع مسايرة العالم في نفس الوقت في اتجاهاته العامه نحو التشدد في كل ما يتعلق بصحة وأمن وأمان المواطن والحفاظ علي البيئه .

كما يجب الا يكون هناك لبس في أن المواصفات القومية المصرية هي الوحيده التي يجب أن تكون أساساً لاستيراد السلع المختلفه متي تم اعتماد تلك المواصفات . كما أن السماح بالاستيراد عن طريق الهيئه العامه للرقابه علي الصادرات والواردات يجب أن يتم في حدود الالتزام بالمواصفات القياسية المصرية وحدها متي صدرت وأصبحت ساريه باعتبارها من الشروط الحاكمه (Regulatory Requirement) الا أن الأمر لا يمنع في حالة عدم وجود مواصفه قياسيه مصريه خاصه بسلعه أو مجموعة سلع بذاتها أن تعتمد مواصفه أو مواصفات أجنبيه مثل المواصفات البريطانيه والألمانيه والأمريكيه واليابانيه مع ضرورة التشديد علي فحص الرسائل الوارده والتي تتعلق بالأمن والأمان وصحة المواطن كل حاله بذاتها وذلك بمعرفة جهة رقابيه رسميه ببلد المنشأ يعتد برأيها كبديل للنظام المتبع حالياً من قبول شهادة عرفيه من المورد تشهد بالمطابقه للمواصفات وهي شهاده هشه لا يمكن الركون عليها.

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

كذا يجب تطبيق النظام المتبع عالمياً من ضرورة اعتماد نماذج اساسية عن طريق الهيئة العامة للتوحيد القياسى لسلع الأمان والسلع الهندسية قبل السماح باستيرادها .

ويمكن مرحلياً ولحين تضييق الفجوه في نقص المواصفات المصريه عن تغطية الكم الأكبر من السلع المستورده أن يتم اعتماد بعض المواصفات الأجنبية والدولية للسلع والمنتجات التي لا توجد لها مواصفات قياسيه مصريه محدثه مثل :-

- المواصفات التي تصدرهـا المنظمه العالميه (I.E.C) في مجال السلع والمنتجات الكهربائيه.
- المواصفات القياسية الأوروبيه الموحده (E.N)
- المواصفات التي تصدرها المنظمة العالمية (I.S.O)
- المواصفات القياسيه الأمريكيه (U.L)
- المواصفات القياسيه الألمانيه (D.I.N)
- المواصفات القياسيه اليابانيه (J.S.)
- المواصفات القياسيه البريطانيه (B.S.)
- المواصفات القياسيه الفرنسيه (N.F)

مع دعم وتنشيط حركة الترجمه لتلك المواصفات لتصبح في متناول الصناع والمصدرين المصريين بالاضافه للمستوردين .

ثالثاً : التوسع والتنويع فى الصناعات فى اتجاه التصدير :

لاجدال فى أن التصدير يحتل أهمية متزايده فى أولويات السياسة الاقتصادية خاصة فى ظل تشابك العلاقات الدولية وانصهارها فى بوتقة واحدة ... وتدعم الدولة قضية الصادرات مستخدمة فى ذلك آليات كثيرة يأتى على رأسها السماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى كافة المجالات الانتاجية ومواكب ذلك من استقدامه لتكنولجيا متطورة وتقنية حديثة .

ونظراً لأن التصدير هو حاضر مصر ومستقبلها ولا حياة للصناعة أو انتعاش للاقتصاد إلا بنمو التصدير وزيادة معدلاته فقد أولاه الرئيس مبارك رعايته واهتمامه فى اطار جهوده فى اعداد مصر لدخول القرن الحادى والعشرين حيث قبل أن يرأس بنفسه المجلس الأعلى للتصدير ليكون ذلك بمثابة اعلان عام للدوله حكومةً وشعباً عن أهمية التصدير فى صناعة المستقبل الاقتصادى لمصر . كما يتم العمل حالياً فى ظل آليات السوق ومحددات السوق الحرة والمنافسة الشرسة وفتح السوق الداخلى على المنتجات المستوردة مما استتبع التحسين والتجويد لمجابهة المنافسة من خلال اتباع عدة معايير أهمها :

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

أ - استقدام تكنولوجيا متطوره .
ب- تحسين المعدات القائمة والعمل على رفع كفاءة إنتاجيتها .
جـ- الاهتمام بإختيار الخامات الجيدة المتجانسة المطابقة للمواصفات القياسية .
د - ترشيد التكلفة وتقليل المهدر ونسب العوادم وترشيد الطاقة للحصول على منتج جيد بتكلفة مقبوله معقوله .
هـ - تدريب العماله لتحسين كفاءة الاداء .
و - الاهتمام بالصيانه الوقائية للآلات والمعدات .
ز- الاهتمام بأساليب ضبط الجودة على المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائى
ح- الاهتمام بأنشطة التعبئة والتغليف ومراعاة العناصر الجمالية لجذب المستهلكين .

ولكى يتم تحقيق تعظيم دائم ومستمر للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية لابد من البدء الفورى باتخاذ الخطوات التالية : -

١- ضرورة وضع خطة شاملة وسياسة متكامله للتصنيع :

لابد من وضع خطة شاملة وسياسة متكاملة للتصنيع يشارك فى إعدادها إتحاد الصناعات تستهدف سد الإحتياجات على المدى البعيد من خلال نظرة مستقبلية للخريطة الصناعية وفى نفس الوقت تكون بمثابة الموجه والمرشد لمتطلبات السوق المحلى والأسواق العالمية ولآفاق ومجالات الاستثمار للمستثمرين حيث توضح للمستثمر المجالات التى يمكن الاستثمار فيها والإقدام عليها والبعد عن المجالات التى بها فوائض عن إحتياجات الأسواق .

٢- ضرورة إعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن إحتياجات الأسواق العالمية :

لتحقيق توسعات مخططه للتصنيع وتنويع الصناعات بما يحقق معدلات متنامية للصادرات المصرية .. فإن ذلك يتطلب إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات متكامله عن الأسواق العالمية والمستهلكين ومتطلباتهم وإحتياجاتهم وأذواقهم والظروف الاقتصادية الحاكمه لتلك الأسواق ، وكذا القيود والتشريعات والمواصفات بكل سوق ليكون ذلك مرشداً وهادياً فى تحديد التوسعات والتنويع فى الصناعات بما يخدم قضية التصدير والمستثمرين فى آن واحد .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

ويمكن لوزارة الخارجية ممثله فى بعثات التمثيل الدبلوماسى ، وكذا التمثيل التجارى وشركات التجاره الخارجية أداء دور فعال فى هذا الشأن .. كما يمكنها أيضاً الترويج للمنتجات والسلع المصريـة .

٣- ضرورة التوعية بالتواجد فى الأسواق العالمية :

تركز بعض الصناعات .. كما يرى بعض المستثمرين رفض تقديم عروض تصديرية بحجة اعتمادهم على أن السوق المحلية تستوعب إنتاجها كاملاً .. وهذا مبدأ خاطئ يجب التوعية بشأنه والتأكيد على أهمية التوسع والتواجد فى الأسواق العالمية فى ظل المنافسة الحادة الشرسة المتوقعه فى السوق المحلى بعد تطبيق إتفاقية الجات وإتفاقيات الشراكة مع أوربا ومع أمريكا لمواكبة المستقبل ومواجهة الشركات الجديدة وإنتاجها المتزايد ، وكذا مواجهة الاستيراد للسلع المثيله من الأسواق الخارجية .

٤- الجودة ضرورة كعنصر حاسم وحاكم للتوسع والتنويع فى اتجاه التصدير :

مع ازدياد حدة المنافسة وشراستها فى الأسـواق العالميـة ... وفى إطـار إتفاقيات الشراكة ... تظل القدره على التصدير محكومة بجودة السلع والمنتجات المصدره التى تمكن المنتج المصرى من المنافسة ... ونعنى بالمنتج الجيد بأنه ذلك المنتج جيد الصنع وجيد السعر وجيد الخامات (قطع الغيار ، الصيانة .. الخ) ويعدل عليه طوال عمره الافتراضى واقتصادى فى التشغيل (السلع والمنتجات الكهربية وغيرها من المستهلكه للطاقة فى تشغيلها).

إذن تظل عملية التوسع والتنويع فى إتجاه التصدير محكومه بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبولة من خلال :

١- إستخدام تكنولوجيات مناسبة .

٢- إستخدام عماله مدربه .

٣- وجود إدارة واعية رشيدة .

٤- إستخدام أساليب ووسائل ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائى .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

٥- الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية .

٦- إستخدام خامات جيدة .

٧- التدريب المستمر لجميع العاملين بمختلف مستوياتهم .

٨- الاهتمام بحسابات التكاليف .

٩- الإقلال من كافة أشكال وأنواع الإهدار .

١٠- الأخذ بنظم الصيانة الوقائية المخططة .

١١- العمل على الحفاظ على البيئة ومسايرة الاتجاهات العالمية فى هذا الشأن (مواصفات أيزو ١٤٠٠١)

١٢- مواكبة المتغيرات العالمية والاتجاهات الحديثة فى مجالات إدارة وضمان وتأكيد الجودة (المواصفات العالمية أيزو ٩٠٠٠) .

٥- ضرورة حل مشكلات التصدير للتوسع والتنويع فى اتجاه التصدير :

تبذل الدولة قصارى جهدها لحل مشكلات التصدير ... وليس أدل على ذلك كما سبق أن أشرت إلى قبول الرئيس حسنى مبارك أن يرأس بنفسه المجلس الأعلى للتصدير ... ومع هذا لازالت هناك مشكلات جوهرية تعيق النهوض بحجم الصادرات المصرية بمعدلاتها والارتقاء بمعدلاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة .

ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :

١- وجود سلع ومنتجات مستورده مرفوضة فى بلادها نتيجة لعدم الالتزام الكامل بالمواصفات القياسية بما يهدد الصناعات القائمة ... ومن ثم لا يشجع على توسعات جديدة .

٢- القوانين والتشريعات المنظمة للعلاقة بين العاملين وأصحاب العمل بحاجة إلى تطوير يحقق العدالة لكل الأطراف ... ويحقق فى نفس الوقت حق صاحب العمل فى محاسبة المقصرين المتكاسلين ، مازالت التشريعات الحالية سبباً فى عدم التوسع فى القاعدة الصناعية الإنتاجية .

٣- رغم أن الدولة لا تحصل رسوماً على التصدير إلا أن كافة عناصر الإنتاج محملة بتكاليف إضافية وبرسوم وبضرائب مبيعات مما يزيد التكلفة ويبعد عن دائرة المنافسه ... مما

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٤١١ القاهرة

يستوجب إلغاء كل تلك الرسوم والضرائب .

٤- ما زال النقل بوسائله المختلفة ... البحرى والجوى والبرى يمثل مشكلة للصادرات سواء فى إنتاجيته أو تكلفته ... بما يستوجب وضع خطة شاملة للنهوض بوسائل النقل وتقليل التكلفة ، أيضاً يجب أن تلحق بالمدن الصناعية ساحات لتحويل وتعتيق الحاويات (الموانى الجافة) لتسهيل حركة تبادل ونقل الحاويات بين تلك المدن والعالم الخارجى .

٥- عدم وجود قاعدة معلومات وإتاحيتها بالقدر الكافى عن الأسواق العالمية ومتطلباتها .. مما يستوجب ضرورة إعداد قاعدة معلومات قوية تمد صناع مصر بجميع البيانات الضرورية عن الأسواق والفرص التصديرية مجاناً .

٦- رغم وجود تسهيلات كبيرة من جانب الدولة فى اسعار الأراضى فى الأستثمار إلا أنه مازال ذلك الأمر عقبة فى طريق كثير من المستثمرين ... الأمر الذى يقتضى منح الأرض بأسعار رمزية للمصانع والكيانات الإنتاجية وتقديم مزيد من تسهيلات السداد وفترات سماح معتدلة .

٧- مشكلات التمويل ... حتمية تقديم قروض ميسرة وتخفيض أسعار الفائدة ، أيضاً ضرورة اعتماد علاوة عن الصادرات المصرية ترد للمصدرين وتمثل نسبة مئوية من قيمة الصادرات وذلك لمعادلة المصاريف الاضافية التى سيتحملونها لرفع قيمة الصادرات فى فترة زمنية محدودة ، ولمعادلة فارق التكلفة الناتجة عن زيادة سعر الفائدة على القروض .

٨- إرتفاع أسعار الخدمات الفنية المقدمة من الجهات الاستشارية ... الأمر الذى يقضى بأن تقدم الأجهزة الحكومية المعنية خدماتها بأسعار رمزية أو بالمجان .

٩- تحتاج كثير من السلع المصرية لمخزون كبير لتأمين استمرار تواجدها لدى الموزعين الخارجين ... الأمر الذى يقضى بانشاء آلية تمويلية مصرفية خارج الحدود تعمل على تمويل أنشطة التصدير المصرية للدول الخارجية .

رابعاً : الضرائب .

إن المستثمر الصناعي المصري يواجه الكثير من التكاليف الرأسمالية المرتبطة بطول فترة الاسترداد علي عكس الأنشطه الاقتصاديه الأخري وبالتالي فان مجال تفوقه لايزال قاصراً علي المجال المتوسط دون تخطي ذلك والدخول الي نطاق الأنشطه ذات الاستثمارات الكبيره وبالتالي فانه مالم يتم توفير الحافز والتشجيع اللازم والكافي له علي غرار ماتوفره الدوله

تليفون : ٥٠٥٩١٠ /٤٣٥٩١٨ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٩ - ١١٤٧١ القاهرة

المتقدمه فإنه لن يتمكن من تخطي هذا الحاجز بل أن الكثيرين سيضطرون الي الاحجام علي المضي في الطريق الصناعي ويرتدون للعمل التجاري مما يحول النشاط الصناعي باحتمالاته التصديريه الي نشاط استيرادي استهلاكي .

لا يوجد خلاف فى أن التعدد والتنوع فى نوعيات الرسوم والضرائب المطبقة حالياً يمثل عائقاً كبيراً ورئيسياً في مواجهة الاستثمار في المجال الصناعي الذي يحتاج الي مراجعه موضوعيه وإعادة النظر في رفع القيود عن المستثمر الصناعي تشجيعاً له علي تعظيم وتنامي دوره الذي نحن في ماسس الحاجه اليه .

وإذا كان الاتجاه للتخفف من بعض الضرائب قد شجع بصفه عامه المشروعات بتخفيف الأعباء الضريبيه في بعض المجالات ، الا أن هذا الأمر لا يعتبر كافياً لإحداث النهضة الصناعية المرجوه . وفي هذا المجال يجب مراعاة إعفاء الأرباح الرأسماليه الناتجه من بيع أصول شركات قطاع الأعمال العام من الضريبه وعدم إعتبارها من قبيل الأرباح الخاضعة للضريبة وذلك دون شروط مقيده حتي لا تستنزف الضريبه حصيلة البيع حتي يمكن توظيفها في المشروعات التي تساهم في التنميه وإيجاد فرص عمل جديده .

كما يجب أن يراعي في هذا المجال ضرورة وضوح نصوص الاعفاءات الضريبية وصراحتها تجنباً لإثارة المشاكل والخلافات بين مصلحة الضرائب والممولين خاصة وان النصوص الغامضه يتم تفسيرها دوماً لصالح مصلحة الضرائب ويتم إستجلائها قضاءا بعد جهد جهيد وسنوات من الخصومه تحل بعدها كحالات فرديه لا يمكن تعميمها علي الغير الا بعد الرجوع فيها الي الفتوي والتشريع بمجلس الدوله ... ولا تزال الخلافات محتدمه علي أمور حيويه وبديهيه لم تحسم بعد رغم شدة الحاجه الي ذلك نورد منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

- مدي جواز إعفاء الأرباح الرأسماليه التي يحققها المشروع خلال فتره الاعفاء الضريبي.
- مدي جواز ترحيل الخسائر المحققه خلال سنوات فترة الاعفاء الي سنوات الخضوع للضريبه .
- مدي إمكانية اعتبار فترة توقف المشروع لظروف قهريه أو حادث فجائي امتداد لفترة الاعفاء .
- تحديد بداية اعفاء الشركات الاستثمار من ضريبة الدمغة النسبية على الاسهم .

تليفون : ٥٠ ٥٩١٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

- مدى اعفاء شركات الاستثمار من ضريبة الدمغة المصرية المقررة على زيادة رأس المال .

خامساً : الجمـــارك .

إزدادت حدة الصراع في عالم اليوم وتعاظمت القوي التنافسيه بين كافة المنتجين للسلع والخدمات ومع تحرير التجاره العالميه وإقرار إتفاقية الجات يجب أن يكون شغلنا الشاغل - كما سبق أن أشرنا - هو تقليل تكلفة المنتج المحلي الي أقل حد ممكن .. وأمام هذا كله يجب تخفيض قيمة الجمارك علي جميع مستلزمات الإنتاج من الات ومعدات وخامات وسلع وسيطه ... بل النظر في إعفائها تماماً .

ومع إقرارنا أن ايرادات الجمارك تعتبر من الموارد السياديه للدوله التي هي في مسيس الحاجه اليها ، ولكن أمام المتغيرات التي أشرنا اليها فان الجمارك علي مستلزمات الانتاج ووسائله ترفع من تكلفة المنتج المحلي . كما أن التهاون في حسم هذا الأمر سيؤدي مع غيره من العوامل الأخري الي إغلاق الكثير من المواقع الانتاجيه غير القادره علي الصمود أمام المثيل المستورد الأقل سعراً ومن ثم فان الخساره الاقتصاديه علي مستوي الدوله ستكون اكبر بكثير من إسهامات تلك المواقع في زيادة حصيلة موارد الجمارك علي مستلزمات ووسائل الانتاج بل أن النمو الاقتصادي الصناعي المرتقب نتيجةً لخفض مستلزمات الانتاج وخاماته سيؤدي لنشاط تحويلي للأنشطه العشوائيه التي لا تتم تحت رقابة مصلحة الضرائب لتصبح ذات طبيعة صناعيه أكثر إنضباطاً مما سيسمح للدوله من تحصيل الأعباء الضريبيه المستحقه لها بصوره أفضل مما سيزيد الحصيله النهائيه المؤداه للدوله .

إن أحداً لا يريد لمصر أن تتحول الي سوق للسلع الأجنبيه علي حساب صناعتها الوطنية وعلي حساب إنحسار فرص العمل والرزق التي توفرها هذه الصناعات لأبناء مصر .. في وقت تمثل فيه مشكلة البطالة إهداراً كبيراً لطاقات الشباب .

كما لا نريد لمصر أن يتحول ويعتمد نشاطها الاقتصادي علي مجموعه من الوكلاء التجاريين الذين يغرقون السوق المصري بالمنتجات الأجنبيه وذلك حتي لا يزداد الأغنياء غنـا ، والفقراء فقرا

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

سادساً : قوانين العمل :

إننا في مسيس الحاجه الي مراجعة شامله وتطوير جذري لقوانين العمل التي صدرت في ظل نظام الحكم الشمولي وسيطرة الدوله علي وسائل الانتاج لتناسب واقع التغير الحالي والمستقبلي وتتفق مع التحول من الاقتصاد الموجه الي الاقتصاد الحر ، ومايناديه من أن جودة الأداء أصبحت هي المقياس في اداء العمل وأنه لامكان في مجتمع الغد للتنابله الكسالي المتواجدين في مواقع العمل في غيبه من قياس معدلات الأداء وذلك لتحقيق التوازن الدقيق الذي يحكم العلاقه بين طرفي العمليه الانتاجيه من عمال وأصحاب أعمال ، فكما أن أصحاب الأعمال عليهم – قبلوا أو رفضوا – أن ينزلوا لمحك المنافسه وقبول التحدي في مجتمع لن يقبل إلا الأقوياء فان نفس القواعد لابد أن تنتقل بالأحري للعامل أيضاً .

إن دور الدوله من خلال قوانين العمل يجب أن يقوم علي أساس إعتبار الدوله كطرف محايد يري المصلحة العامة من منظورها العام بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ علي الوفاق والعدالة الاجتماعية والارتقاء بأداء الصناعه المصريه .

ولا يمكن أن نتصور تقدماً صناعياً دون إنضباط صناعي .. كما لا يتحقق الانضباط في ظل قوانين عمل لا تجيز لصاحب العمل محاسبة العامل المقصر بما يتناسب مع درجة تقصيره .

إن تحول الدولة من نظام الاقتصاد الموجه الي نظام الاقتصاد الحر يجب أن يصاحبه تحول في قوانين العمل تتيح الفرصه أمام ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال للتفاهم علي شروط

العمل والتفاوض في ذلك بما يحقق المصلحه المشتركه اذ أنه لن يستقيم النظام لحساب طرف علي طرف آخر لأن نجاح المجتمع الصناعي فيه نجاح للطرفين وفشله فيه خساره للطرفين أيضاً.

ان لدينا في مصر مشكلتين أساسيتين في هذا المجال ألا وهما – مجال العمل والعماله :-

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١٥١١ القاهرة

أ - البطاله بمالها من ابعاد ليست بخافيه علي أحد ولاحل لها الا بالتوسع في معدلات تشغيل الأيدي العامله والاعتماد عليها كماً علي مختلف مستوياتها .

ب - الانتاجيه بجوده عاليه وتكلفه منخفضه بما يشمل خفض العماله ضمناً مع إعطاء الأولويه لتوفير فرص العمل بشرط مراعاة مصالح القطاع الخاص بنفس الدرجة التي تراعي فيها مصالح الطبقه العامله وهناك الكثير من الدول الرأسماليه مثل المانيا الاتحاديه أفسحت المجال للتدرج في الاعفاءات الضريبيه أو في المنح والمزايا التمويليه أمام التدرج التصاعدي في تشغيل الأيدي العامله ، الأمر الذي أوجد مصلحه واضحه في اختيار التكنولوجيا المستخدمه للأيدي العامله بدلاً من الأخذ بالتكنولوجيا الموفرة لها.

لذا فاننا في حاجه الي قوانين عمل جديده تتوازن فيها المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله عن طريق تشغيل الأيدي العامله مع المصلحه الخاصه الراميه الي خفض التكلفه مع الالتزام بالارتقاء بالجوده والانضباط الصناعي .

ويمكن لقانون العمل الجديد أن يشترط حداً أدني للأجور والمزايا الاجتماعيه تاركاً كل ما هو خلاف ذلك لاتفاقيات العمل التي تتم بالتفاهم والتفاوض بين أصحاب العمل والعمال إذ أن سوق العماله وإحتياج أصحاب الأعمال ستخضع لقوانين العرض والطلب الأمر الذي سينتج عنه إيجاد مزايا متدرجه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالامكانيات الفعليه للعمال وذلك بصوره مرنه تتزايد تصاعدياً طبقاً لمستوي الارتقاء في الانتاج والأداء والجوده وهي معايير صناعيه حقيقيه بكل المقاييس .

سابعاً : نقل التكنولوجيا وتمويلها :

لا خلاف أن هناك جهوداً كبيره تبذل في مجال التنميه ، ومع هذا فان مؤشرات العائد من تلك الجهود لازالت تؤكد علي ضعف المردود الفعلي لجهودات التنميه قياساً علي الزياده المرجوه للانتاج السلعي ومحدودية طاقاته الانتاجيه في مواجهة الطلب المتزايد علي السلع والخدمات سواء كانت سلع استثماريه أو وسيطه أو استهلاكيه بأسعار تنافسيه في ظل المتغيرات الدائره علي الساحه .. الأمر الذي أدي الي الزياده المستمره في الاعتماد علي الأسواق الخارجيه .

تليفون : ٥٩١٠٠٥ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٣ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

إننا لا زلنا نعاني من وجود فجوة كبيره في المصممين والمبدعين الصناعيين الذى يتركز جهدهم في تطوير السلع والمنتجات الصناعيه شكلاً ومضموناً ، صعوداً بها علي سلم التطوير والابداع الصناعي بغرض رفع نصيبها من التسويق سواء علي المستوي المحلي أو العالمي .

إن واقعنا وحاضرنا الصناعي يؤكد حاجتنا الملحه الي تحديث قواعد الانتاج والاعتماد علي الكثير من أدواته التي لم يحسن استعمالها بعد ، نذكر منها علي وجه الخصوص نقل التكنولوجيا والأخذ بنظام الحل بالتبني وذلك بتبني حلاً شاملاً لمشكله صناعيه معينه .

ومصر لازالت في مرحله تعتبر بصفه عامه مستهلكه للتكنولوجيا والمعرفه الفنيه دون أن تكون صانعه لها ، حيث أن تطبيع واستيعاب مواردنا البشريه الكبيره في مجال العلم والمعرفه لا زال محدوداً جداً ، كما أن نشاطنا في انتاج الالات والمعدات الانتاجيه أمام ما هو مطلوب لازال محدوداً أيضاً ، ولا زالت المسافه كبيره بين توجيه استثمارات كافيه الي مجال البحث والتطوير العلمي وبين الحصول علي نتائج ملموسه في مجال التكنولوجيا وإستيعاب المعرفه الفنيه اللازمه لانتاج الآلات والمعدات بدلاً من استيرادها وبقي الأمر عند حد الاكتفاء بتشغيلها دون الاقتراب من منطقة استيعاب التكنولوجيا وتطويرها .

نحن وإن كنا نمر بمرحلة دقيقه في علاقة مصر داخلياً بأبنائها تجميعاً للإيجابيات الموجوده فيهم وبالعالم الخارجي سعياً وراء الحصول علي مكانه لائقه علي الخريطه الدوليه ، يجب علينا ألا نقيد أنفسنا بأي حال من الأحوال في التعامل مع فائض التكنولوجيا القديمه المتاح لنا حالياً والتي هجرها العالم ، بل أصبح لزاماً علينا أن ننقل التكنولوجيا المتقدمه ونستوعبها الي أن نتمكن من تطويرها في مرحله لاحقه والأمر ليس بخاف من أن نقل التكنولوجيا له تكلفته الباهظه .

وللدوله دورها الأساسي في تسهيل نقل التكنولوجيا وتمويلها وذلك إما عن طريق دخولها كطرف مفاوض علي مستوي الدوله لتوفير وإتاحة التكنولوجيا المناسبه واللازمه والضروريه لاحداث النهضه الصناعيه المنشوده أو عن طريق القنوات التمويليه ذات التكلفه المنخفضه أمام القطاع الصناعي ليستعملها، ايضاً تطوير النظم التشريعية الحاكمة لمنظومة العلم والتكنولوجيا بحيث تتكامل الاختصاصات بين مكونات المنظومة وتؤدى كل وحدة رسالتها فى تناسق وتناغم مع الوحدات الأخرى ومصر تمتلك قاعدة علمية وتكنولوجيه تتمثل فى ١٢ جامعة حكومية تضم العديد من الاقسام العلمية والمراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص كما يوجد أكثر من ٦٠ مركزاً بحثياً متخصصاً ولقد صدر مؤخراً قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة دائمة لنقل وتنمية التكنولوجيا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية ١٤

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

وزيراً ، كذلك لابد من الاستفادة من التجارب المتقدمة والمبتكرة للدول الاخرى كضرورة حتمية لمعرفة الحلقات المفقودة التى تربط التعليم بالبحث العلمى بالصناعات ، وكفي الصناعه الوطنيه ما تتحمله من مخاطر ومجازفة قد تتعرض له من جراء استخدام تكنولوجيا جديده منقوله لها دون سابق خبره .

وبهذه الكيفيه فقط نستطيع أن نحصل علي موطيء قدم لنا فوق خريطة العالم الصناعيه إذ أنه لن يسمع لنا ما لم تتوفر لنا القدره علي إحداث تطوير نابع منا في بعض المجالات التي نتفوق فيها علي أقل تقدير.

لذا فلا خلاف من أن الدوله هي القادره والمنوط بها تحمل هذا الدور الهام في المرحله الراهنه وذلك بنقل التكنولوجيا وتمويلها ذلك إنطلاقاً من أن حوافز مثل هذا التطوير لا تكون مغريه في البدايه لأصحاب الأعمال كما لا تتوفر لديهم تكلفه الحصول علي التكنولوجيا ، وذلك الي أن تظهر نتائج نقل التكنولوجيا بمساهمه تمويليه من جانب الدوله في أداء تكلفتها الأمر الذي سيؤتي بآثارة الايجابيه من فتح لمجالات جديده في التسويق وخلق لفرص عمل جديده وتعمير لمناطق مستحدثه واستخدام لخامات محليه مما يؤدي الى توزيع أفضل للخريطه السكانيه تبرز النشاط السكاني حيذا في المناطق الناميه وتعظم دوره .

أيضاً يمكن الاشتراك في عمليه نقل التكنولوجيا من خلال اتحاد الصناعات والغرف الصناعيه بالاستعانه بالخبراء المحليين والعالميين للمساهمه في تطوير الصناعه المصريه.

ومما لا شك فيه أن عملية نقل التكنولوجيا بجانب الهدف الرئيسي منها وهو إحداث تنمية إقتصاديه شامله تعتمد علي الثوره الفنيه التي لا تتحقق إلا باستيعاب وتطويع التكنولوجيا الفنيه الا أن هناك الكثير من الإيجابيات سيظهر أثرها مصاحباً ولاحقاً لهذه الخطوه مما سيؤدي الي أن نتحول في غضون سنوات قليله من مستهلكين للتكنولوجيا الي منتجين لها . اذ أنه من المنطقي أن التعامل في التكنولوجيا سيحفز مجالات ربط العلوم الأكاديميه بالمجالات التطبيقيه لها مما سيضع جهات البحث العلمي مع أطراف المعرفه الفنيه ومستخدمي التكنولوجيا في مجال وثيق من الترابط والتكامل ، مما سيشكل قاعده علميه عريضه قد تتصل اتصالاً وثيقاً بالقواعد الانتاجيه من خلال رؤيه قوميه شامله .

ثامناً: التعليم والتدريب.

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الانسان المصري وتحويل اكبر عدد من أبناء هذا الشعب الي مشاركين بالعمل في قضية زيادة الانتاج والارتقاء بجودتها ، هذا الأمر في حد ذاته لا يعتبر مستعصياً المنال اذا أخذنا في الاعتبار أن التدريب بمفهومه الحديث هو عمليه مستمره ومتصله طوال مراحل العمر الوظيفي

تليفون : ٥٠٥٩١٠٠ /٤٣٠٥٩١٨ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

للفرد وطوال استمرار المؤسسه في العمل وأن هذا الأمر يعتبر ضرورياً لكل مؤسسه لمقابلة متغيرات المستقبل في منتصف الطريق للتعامل معها دون أن تتخلف عن اللحاق بها .

من هذا المنطلق بات ضرورياً أن يتم التوسع أفقياً ورأسياً في انشاء المراكز التدريبيه والتأهيليه مع تطبيق النظام الكودي في التأهيل الفني ويبقي مؤيداً لذلك اتجاه الحقيقه الثابته من أن الاستثمار البشري هو أفضل انواع الاستثمار سواء علي مستوي الدوله أو مستوي المؤسسه أو مستوي الفرد .

تاسعاً : الصناعات الصغيرة .

من المعلوم أنه لا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد علي قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة تتفاعل مع المجتمع الصناعي أخذاً وعطاءاً حيث انها بالاضافه لدورها الهام كصانع أساسي لأقتصاديات المجتمع وكوحدة تفريخ لا تنضب لتنمية المهارات الصناعيه لدي الأفراد علي مختلف التخصصات ودرجات المهاره فانها تؤدي دوراً يفوق ذلك أهميه الا وهو دورها كصناعه مغذيه لصناعات التجميع والصناعات المتكامله والتي بدونها لا تقوم للصناعه قائمه ، ولا يخفي علي أي محلل صناعي بأن من أهم أسباب إعاقة الصناعه في مصر إنما هو خلو الساحة من الصناعات المغذيه بحيث تضطر الصناعات الكبيره للاعتماد علي نفسها في إستيراد تلك المكونات أو بتصنيعها ذاتياً مما يخرجها عن نطاق تخصصها ويدخلها في دوائر مضنيه من الأعباء الإقتصاديه والتمويليه .

أما الدور الاجتماعي الذي تؤديه الصناعات الصغيره فيتمثل في مساهمتها في توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بالاضافه لطبيعة دورها الإيجابي بالبعد بعمالتها عن مجالات الانحراف الناتج من فائض الوقت المهدر الذي تتعرض له الأيدي العاطله عن العمل . وفي صناعات مثل الغزل والنسيج وصناعات السجاد فاننا نجد أن كثيراً من المراحل الصناعيه تتم في المنازل والقري التي تتحول تدريجياً الي وحدات من الأسر المنتجه .

إلا أن الصناعات الصغيره في مصر تعاني من الكثير من المشاكل رغم ما تبذله الدوله من جهود في هذا المجال .

فبالاضافه لخلو الساحه أمام الصناعات الصغيره من أي مجال للتوجيه الفني الذي من

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٤١١ القاهرة

شأنه إرشاد وتوجيه تلك الصناعات الي ما تحتاجه من معلومات فان هناك مشاكل أخري لا تقل أهميه عن ذلك منها الخلل في انتظام حصولها علي الخامات المناسبه سواء من حيث السعر أو التوقيت المناسب وعدم الالمام بدرجة كافيه بالمواصفات الحاكمه لكل منتج ،وكذا قلة الدرايه بمستويات الدقه المطلوب توافرها بالآلات والمعدات التي تستعملها، وبعدها عن مصادر الصيانه الفنيه ووسائل المعايره والقياس المطلوب توفيرها دورياً وبعد كل صيانه ، ونقص المبادي، الأساسيه في الأداره والتنظيم ، والتخلف الذي يسودها في مجال التسويق والتوزيع والتغليف وبعدها كلياً عن مفاهيم الإنضباط الصناعي والمهني.

لا خلاف اذاً علي أهمية وحيوية دور الصناعات الصغيره وأثره علي التنميه الصناعيه والاقتصاديه والاجتماعيه ، فالدول التي حققت نمواً سريعاً هي تلك التي تبنت اطاراً عاماً ناجحاً للسياسه التي تنهض بالصناعات الصغيره ، ولنا في تجربة الهند نموذجاً يحتذي به .

فقد عملت الهند علي نشر الصناعات الصغيرة في كافة الأنشطة الصناعية وأنشأت لها المؤسسات شبه الحكوميه والخاصه التي تخضع لاشراف الدوله مما أتي بأعظم النتائج .

وتنتج المصانع الصغيره في الهند التي لا يزيد عدد العماله فيها عن عشرة أفراد حوالي ٣٨٪ من اجمالي الانتاج الصناعي وتمثل الصناعه بها ٥٠٪ تقريباً من إجمالي الأيدي العامله الصناعيه .

وفي دوله ناميه تقدمت مؤخراً صناعياً مثل كوريا الجنوبيه نجد أن الصناعات الصغيره بها تحقق ٣٥٪ من إجمالي صادرات البلاد .

وإذا إنتظرنا سنوات قليله فسنشهد إنطلاق المارد الصيني في صحوه إقتصاديه غير مسبوقه في تحقيق لارقام صادراتها معتمده إعتماداً رئيسياً علي الصناعات الصغيره رغم حواجز اللغه والتقاليد وقيود العمله وبعد المسافات .

ويمكن للدوله دعم الصناعات الصغيره من خلال :

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب ٢٠١٦٠ - ١١٥١١ القاهرة

١ - مجمعات توفير الخامات الصناعية :

وذلك في اطار سياسة قوميه عامه وثابته محددة المعالم تقوم بتنفيذها من خلال بنوك التنميه الصناعيه ، اذ أن حل مشكلات التمويل سوف يساهم في حل مشكله الحصول علي الخامات والآلات الملائمه سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج . وقد تتجه تلك البنوك الي شراء الخامات والالات علي نطاق موسع مستوفيه شروط الجوده ومناسبه السعر، وتشوينها في مجمعات ترجع تحت تصرف الصناعات الصغيره واحتياجاتها بما يجنبها الخوض فيما تجهل من عمليات إستيراديه وتمويليه لا دراية لها بها .

٢ - توفير قاعدة للبيانات :

لتكون في خدمة تلك الصناعات خاصه فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها والأسواق الداخليه والخارجيه ، والمواصفات القياسيه الفنيه الخاصه بالمنتجات والخامات .ووسيلة الحصول علي وسائل الدعم المختلفه سواء كانت تمويليه أو تسويقيه أو فنيه .

٣ - العمل علي رفع مستوي العماله فنياً ومهنياً :

لا شك أن الانضباط المهني والكفاءه الفنيه محوران لا غني عنهما لرفع قيمة العماله ومردودها علي العمل اذ أن الاستثمار الصناعي لن يتقدم دون الاعتماد علي عماله فنيه ذات مستوي مهني مناسب وتتمتع بروح الانضباط ، هذا الأمر في حد ذاته سيؤتي بأثره المطلوب في توفير فرص العمل للعماله المحليه داخل البلاد وفتح باب العمل بها بالخارج مع تمكين تلك العماله من مستوي أفضل في الأجور . لذا فانه يتعين أن يواكب التطور الصناعي المنشود تطور سريع في السياسه التأهيليه والتدريبيه للاحقة هذه التغيرات بنفس درجة التسارع مع اعطاء الأهميه اللازمه للإلتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً.

٤ - التسويق .

يجب أن تمد الدوله يد المعاونه لتلك الصناعات الصغيره من خلال رؤيه قوميه توجه مسارها لتصبح صناعات مغذيه من ناحيه وتوجيهها لسد حاجه الأسواق والمستهلكين من ناحيه أخري والوصول بالجانب المتفوق منها للدخول في المجالات التصديريه .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢١) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

٥ - الدعم الفني .

يجب أن توفر الدوله لتلك الصناعات إمكانيات التطوير سواء الفني منها أو الاداري أو التمويلي عن طريق توفير إمكانيات تقديم المشوره اللازمه لها في حل مشكلاتها من خلال مؤسسات إستشاريه وتنمويه خاصه تخضع لإشراف الدوله ، علي أن تشمل تلك الخدمات المشوره التي تمكنها من حل مشكلات الضرائب والجمارك وقوانين العمل .

الخلاصـــــه

تمر مصر بمرحلة تحول كبيره في تاريخها المعاصر قد أصبحت علي مشارف القرن الحادي والعشرين ، في مواجهة متغيرات عالميه وتحديات غير مسبوقه النظير ، الأمر الذي يستلزم معه شحذ كافة الامكانيات وتعديل المسارات السياسية والاقتصادية حتي نتمكن من اكتساب مكان لائق لمصر في عالم اليوم الذي تحكمه معايير القوي الاقتصاديه .

وإعترافاً بأن الاقتصاد هو عصب الحياه في عالمنا المعاصر وهو العنصر الحاكم للقوه ، وإنطلاقاً من حرص الدوله علي إحداث تنميه شامله تهيىء للانسان المصري حياة كريمه تأتي التنميه الصناعيه علي رأس قائمة الأولويات باعتبارها المنفذ الرئيسي لارساء قواعد الانتاج وتنمية القدرات التصديريه وبالتالي الخروج باقتصادنا القومي من الدائره الاقليميه المحدوده .

من هنا تأتي أهمية دراسة المرحلة الحالية من مستقبل الصناعة المصرية في مواجهة التغيرات المحليه والدوليه نهوضاً بها وإرتقاءاً بأدائها دعماً لدورها وقدرتها علي البقاء والمنافسه .

وقد تعرضت الدراسة بالتحليل للمشكلات المعاصره من واقع المشكلات المختلفه التي تعترض مسيرة الصناعه المصريه للعمل علي حلها وتحقيق الانطلاقه المنشوده .

وقد تلخصت تلك المشكلات التي تناولتها الدراسه فيما يلي :

١ - ارتفاع التكلفه .

٢ - قصور المواصفات القياسيه المصريه بوضعها الحالي وضرورة تطويرها في أسرع وقت لتمارس دورها كأداه سيادية حاكمه في حماية الصناعه الوطنيه أمام سياسه الأغراق بالسلع المستورده .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

٣- التوسع والتنويع فى الصناعات فى اتجاه التصدير .

٤ - قوانين الضرائب .

٥ - قوانين الجمارك .

٦ - قوانين العمل .

٧ - نقل التكنولوجيا .

٨- التعليم والتدريب الفني .

٩ - مشكلات الصناعات الصغيره .

وخلصت الدراسه التحليليه لتلك المشكلات إلى ضرورة ازالة العوائق التى تعترض الصناعة المصرية ووجهت الي الأخذ بالتوصيات التاليه :-

أولاً : إعادة النظر في سعر فائدة القروض البنكيه للمشروعات الصناعيه والأخذ بمبدأ تعدد أسعار الفائده تبعاً لنوعيات الأنشطه المختلفه وكذا تخفيض أسعار الطاقه الكهربائيه .

ثانياً : تطوير وتحديث المواصفات القياسيه المصريه واستكمالها لتؤدي دورها كأداه سياديه لحماية الصناعة المصرية .

- اعتماد المواصفات الأجنبيه والعالميه للسلع والمنتجات التي لم تصدر بشأنها مواصفات قياسيه مصريه .
- تنشيط حركة الترجمه للمواصفات العالميه للاسترشاد بها في تطوير الصناعه المصريه .
- الالزام بالمواصفات المصريه بالنسبه للسلع المستورده دون غيرها بحيث تشكل خطاً مانعاً أمام مخاطر الاغراق الخارجي للأسواق المحليه والمنافسه غير المشروعه.

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

ثالثاً : تحقيق تعظيم دائم ومستمر للصادرات المصرية فى الاسواق الخارجية بالتوسع والتنويع فى الصناعات فى اتجاه التصدير .

رابعاً : مراجعة قوانين الضرائب والاعفاءات بحيث تعمل علي تحفيز المستثمرالصناعي وتشجيعه على المدى القصير والمتوسط والطويل .

خامساً : مراجعة قوانين الجمارك بحيث يتم تخفيض الرسوم علي مستلزمات الانتاج من خامات وسلع وسيطه وكذا وسائل الانتاج من آلات ومعدات بقدر أكبر من الجمارك المطبقة على السلع والمنتجات المستورده المنافسه .

سادساً : مراجعة قوانين العمل وتطويرها وإحداث توازن بين المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله ومصلحة أصحاب الأعمال في زيادة الانتاجيه والارتقاء بجودة الانتاج المحلي وخفض تكلفته .

سابعاً : تيسير نقل التكنولوجيا ومشاركة الجهاز المصرفى في تمويل ذلك .

ثامناً : تعظيم دور التدريب والتعليم من خلال سياسة قوميه تعمل علي اطلاق قدرات الانسان المصري واستثمار الموارد البشريه الاستثمار الأمثل ، والنظر الي العامل البشري باعتباره المدخل الرئيسي لسياسة التنميه الناجحه .

تاسعاً : الاهتمام بالصناعات الصغيره واتخاذ كافة الاجراءات اللازمه والكافيه لتعظيم دورها الرئيسي في دفع عجلة الصناعه والاقتصاد وقدرتها علي حل الكثير من مشاكل المجتمع .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا دراسه تحليليه لواقع الصناعه في مصر وصولاً لما يجب اتخاذه من اجراءات تصحيحاً لمسيرتها وتأهيلاً لها للدخول للقرن الحادى والعشرين لتواجه المتغيرات الدولية متعاملة معها من واقع النديه .

والله ولي التوفيق .

دكتور مهندس / نادر رياض

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة